مجلة الرائد في الدراسات السياسية
المجلد (02)، العـــدد(03)
نوفمبر2020، ص(47-58)

متطلبات ومعايير فعالية مؤسسات المجتمع المدني

Requirements and standards for the effectiveness of civil society institutions

عيشوبة عمار (*)

تاريخ الاستلام: 13 / 10 / 2020 تاريخ القبول: 07 / 11 / 2020 تاريخ النشر: 26 / 11 / 2020

ملخص:

إن التغيرات الحاصلة في عالمنا المعاصر سواء من منظور التكتلات الاقتصادية أم من ناحية التحالفات السياسية، أم من ناحية ظهور العولمة وما تبعها من انفتاح، أبانت عن دور المجتمع المدني كشريك أساسي للحكومة، وكمساهم في تحقيق التنمية وفي تحمل المسؤولية.

غير أن فاعلية المجتمع المدني مرهون بتوفر مجموعة من المتطلبات لتعزيز مكانته ودوره ولمعرفة مستوى هذا المجتمع لابد من اخضاعه لمقاييس ومعايير تحدد مستواه حتى يحقق طموحاته وغاياته التي قام من أجلها.

الكلمات المفتاحية: العولمة، المجتمع المدني، الحكومة، التنمية، المتطلبات، المقاييس.

Abstract:

The changes taking place in our contemporary world, whether from the perspective of economic blocs or in terms of political alliances, or in terms of the emergence of globalization and its subsequent openness, demonstrated the role of civil society as a primary partner of the government, and as a contributor to development and in taking responsibility.

However, the effectiveness of civil society depends on the availability of a set of requirements to enhance its position and role. To know the level of this society, it must be subject to standards and criteria that define its level in order to achieve its aspirations and goals for which it was established.

key words: Globalization, civil society, government, development, requirements, standards.

(*) شهادة دكتوراه، جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، aichoubaammar1@gmail.com

مقدّمة:

إن حركة التحول نحو الديمقراطية التي شهدها العالم وما ترتب عنها من مزيد من الحريات وفتح باب التعددية والمشاركة السياسية قد خدمت المجتمع المدني قد كثيرا، كما يعود الفضل لجملة التحولات الاقتصادية التي اتجهت نحو مزيد من الخصخصة وحرية الأسواق، ولا سيما التحول الذي عرفه الفكر الإنمائي مطلع تسعينيات القرن الماضي.

حيث تأكد للعديد من الحكومات أنها لا تستطيع أن تحل كل مشاكلها وأزماتها لوحدها، وأنه بات من الضرورة أن يسهم المجتمع المدني بمؤسساته من نقابات وجمعيات واتحادات في حل هذه المشاكل، وكذا في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ ومن ثمة التنمية المستدامة للحاق بركب الدول المتقدمة.

فالمجتمع المدني هو الذراع الأيمن للحكومات ليس فقط في عملية التنمية، ولكن أيضاً في السعي إلى تعبئة موارد وطاقات معطّلة سواء اقتصادية أم بشرية، وإشراك مختلف فئات المجتمع في هذه العملية، وذلك بما يسهم به من دور فاعل في المجتمع؛ في مختلف الميادين تحقيقا للعدالة الاجتماعية، والعمل الخيري والثقافي والبيئي والاجتماعي والتعليمي ومحو الأمية.

إن تحرك المجتمع المدني أصبح أكثر من ضرورة لشغل الفراغ الذي يحدث بانسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وإلا تعرّض المجتمع للانهيار خاصة عند الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليه لإشباع احتياجاتها .

ومما تقدم يمكن طرح الاشكال التالي:

ما هي المتطلبات التي تزيد من فاعلية المجتمع المدني، وما هي المعايير التي يمكن على ضوئها قياس أداء دور المجتمع المدني؛ ولا سيما في تحقيق التنمية المستدامة ؟

قصد الإجابة على الاشكالية المطروحة فإنه سيتم معالجتها في محورين رئيسيين، يتضمن المحور الأول الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني، في حين يتضمن المحور الثاني آليات تفعيل دور المجتمع المدني.

المحور الأول: دور المجتمع المدني

يوكل للمجتمع المدني الظفر بجملة من المهام والصلاحيات، التي تصب جلّها في خدمة التنمية على المستوى المحلي والوطني، حسب النطاق الجغرافي لهذه المؤسسات المكونة للمجتمع المدني، وعليه سيتم التطرق إلى مفهوم المجتمع المدني (أولا)، ثم التطرق إلى وظائف المجتمع المدني (ثانيا).

أولا: مفهوم المجتمع المدني

إن الأديان السماوية وبلا شك كانت سبّاقة في الدعوة إلى العمل الخيري بجميع أشكاله، أما على المستوى الوضعي فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني أول مرة في الفكر اليوناني حيث أشار إليه أرسطو باعتباره " مجموعة سياسية تخضع للقوانين "؛ أي أنه لم يكن يميّز بين الدولة والمجتمع المدني. ولكن ما لبث أن تطور هذا المفهوم في القرن الثامن

عشر، حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع وبدأت حركة الجمعيات بالتبلور كنسق يملك الأحقية في الدفاع عن الحق في الحرية ضد مخاطر الاستبداد السياسي.

وفي نهاية القرن ذاته تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني [1] الذي يجب أن يدير أموره الذاتية بنفسه وأن لا يترك للحكومة إلا القليل.

وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث قال كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي، وفي القرن العشرين طرح المفكر الإيطالي جرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيديولوجي، مُنطلقًا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية.

حيث يعود الفضل لهذا المفكر كونه أول مفكّر تشكّل معه مفهوم المجتمع المدني بشكل واضح ودقيق وقد تطرق إليه في إطار تحليله للدولة واللامساواة في توزيع السلطة داخل المجتمع، حيث اعتبر أن الدولة لا تقوم فقط بالقمع، ولكنها تقوم أيضا بتوزيع ونشر الأيديولوجيا المهيمنة عبر مجموعة من المؤسسات، والمجتمع المدني في هذا الصدد هو القاعدة والمضمون الايتيقي للدولة، والمكان حيث تمارس الهيمنة الثقافية والأيديولوجية، إنه عبارة عن مجال مهيكل بواسطة مؤسسات، حيث تتشكل وتوزع الأيديولوجيات التي تدعم الجسد الاجتماعي [2].

وقد اهتمت المجتمعات المعاصرة بعمل منظمات المجتمع المدني، حيث تم طرحه على المستوى الدولي تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة التطوعي في عام1967، وتطورت العملية التطوعية حتى أصبحت معيارًا ومؤشرًا قويًا للتنمية والتقدم.

في حين عرفته منظمة اليونسكو على أنه: " مصطلح معقّد في تفسيره، ويشير عادة إلى كل أنشطة وعلاقات الناس التي هي ليست جزء من عملية الحكومة، كما أنه في بعض الأحيان يستخدم أو يتسع في استخدامه ليغطي جميع العمليات، إلا الحكومة والفعالية الاقتصادية " [3].

وتتكون منظمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، والمؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية [4].

---

[1]- إن المجتمع المدني كمصطلح مركب بالرغم من شيوع استعماله واستخدامه في عديد الدراسات العلمية، لا نجد له تعريفا في المعاجم العلمية الكبيرة؛ " كمعجم الفكر الحديث "، " موسوعة ماكيلان "، " معجم أوكسفورد الكبير"، " لاروس الفرنسي "، وتحضر فقط كلمة مجتمع أو مدني منفردة. لمزيد من التفصيل محمد يحي الحسيني، مفهوم المجتمع المدني لدى انطونيو جرامشي من خلال كراسات السجن، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، 2017، ص 10.

[2]- محمد خيدون، مفهوم المجتمع المدني العالمي بين القبول والرفض، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، تصدر عن مركز جيل البحث العلمي، العام السادس، العدد 58، نوفمبر 2019، ص 95.

[3]- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2000.

[4]- حميد قاسم غضبان المالكي، شجن عبد العزاوي، قردوس علي أمين، دور منظمات المجتمع المدني في العمل التطوعي، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، العراق، 2016، ص 5.

والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثمة فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر .

ولذلك فإن المنظمات غير الحكومية ليست محل اتفاق حتى بين الدول المتقدمة، ففي فرنسا يسمونها الاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا يطلق عليها الجمعيات الخيرية العامة، ويسميها الألمان الجمعيات والاتحادات، وفي اليابان مؤسسات المصلحة العامة، وتسميها الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات التطوعية الخاصة، وفي معظم دول إفريقية يطلق عليها منظمات التنمية التطوعية.

ورغم اختلاف منظمات المجتمع المدني في تسمياتها وأشكالها، إلا أنها تتقاسم مع بعضها البعض في مجموعة من الخصائص الأساسية مثل كونها منظمات خاصة، وغير ربحية، ومستقلة، وتطوعية بحيث يملك الأفراد الحرية بالانضمام إليها أو دعمها.

إن التغيرات التي يعرفها العالم اليوم إثر التطور التكنولوجي خاصة في وسائل الإعلام والاتصال، وما أتاحه ذلك من قدرة على التنقل سواء بالنسبة للبضائع والأفراد أو الأفكار والمعلومات، منح الفرصة للفاعلين السياسيين وغيرهم لتوسيع دائرة تأثيرهم، ومن تشكيل حركات سياسية واجتماعية خارج الحدود الوطنية، الأمر الذي أدى إلى خلق مجتمع مدني عالمي [5].

وعموما فالمجتمع المدني ليس هو المجتمع العام، وإنما هو جزء منه يعمل على إقامة مجموعة من العلاقات والروابط الثقافية والاجتماعية والعلمية والسياسية، إلى غير ذلك من مجالات التواصل بين الناس التي تقوم على أساس العمل التطوعي، والإرادة الحرة، والمصالح الواعية التي في انجازها تحقيق لمصالح وطنية بالدرجة الأولى [6].

وعليه فالمجتمع المدني[7] هو تنظيمات المجتمع المعبّرة عن المطالب والمصالح والثقافة السائدة، والتي قد تكون في حالة مصالحة مع السلطة السياسية أو في تعارض معها، شاملا كل المؤسسات والأنشطة المنظمة التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل مباشر من الحكومة [8].

وصفوة القول بأن المجتمع المدني عبارة عن مجموع الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها، بصفة طواعية، وباستقلال عن الهيئات الحكومية الرسمية.

---

[5]- Fiona B. Adamson, Globalisation, Transnational Political Mobilisation and Networks of Violence, Cambridge Review of International Affairs, Volume 18, Number 1, April 2005.

[6] - محمود كيشانه، المجتمع المدني أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ص11.

[7] - يشير إهرنبرغ إلى أن مفهوم المجتمع المدني " مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لا مناص منه، بحيث أنه لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة ". جون إهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح، حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2008، ص 440.

[8] - نظرية المجتمع المدني: المجتمع المدني بين تسلط السلطة وحرية الأفراد، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ص5.
بتاريخ: 202/09/028. على الرابط الالكتروني:
https://www.politics-dz.com/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

وإن كان هذا التعريف العام للمجتمع المدني لا يحظى باتفاق عام نظراً لتعدد المداخل في مقاربة المفهوم فهناك من يدمج " الأسواق " في إطار المفهوم، وهناك من يرى أن المجتمع المدني فضاء اجتماعيا ينسج فيه اتحادات بشرية متحررة من سلطة القهر ومتحلية بباقة من شبكات الاتصال، وهناك مقاربات تفصيلية للمجتمع المدني ترى فيه نموذجا معيارياً منفصلاً عن الدولة والاقتصاد..الخ

فليس هناك مفهوم ثابت وجامد وقابل للاستعمال في كل مكان وزمان، بل هو مرتبط بتاريخ نشأته وبالإشكاليات النظرية، وبنوعية المناظرة الفكرية بخصوصه، وبالصراع الاجتماعي. وعليه فإن مفهوم المجتمع المدني يقوم على العناصر الأساسية التالية:

أ- إن المجتمع المدني **مجتمع منظم**: وعلى هذا النحو فهو يختلف عن المجتمع المدني التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي، إذ يشير هذا العنصر إلى مدلول " المؤسسة " التي تطال أغلب جوانب الحياة الحضارية تقريبا، ففي المجتمعات المتأخرة ليس بوسعك إلا أن تعاين عائلات ممتدة وعشائر ومذاهب وطوائف وملل ونحل، وجماعات إثنية [9].

ب- المجتمع المدني يقوم على **الطوعية**: فهو يقوم على العمل الإرادي الحر بعيدا عن المؤسسات الرسمية والسلطة، وهي أهم السمات التي تميّزه عن باقي التكوينات التي تعرفها الدولة الحديثة.

ج- **الغاية** من وجود المجتمع المدني: يسعى المجتمع المدني إلى لعب أدوار مهمة بعيدا عن تدخل وهيمنة السلطة أو الحكومة .

د- أما العنصر الأخير فيتمثل في ضرورة النظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من منظومة مفاهيم أساسية أوسع [10] تشمل مثلا: الديمقراطية، المواطنة، التنمية، التنمية المستدامة، المشاركة السياسية، الشرعية ...الخ

هـ- الاستقلالية: إن أهم ميزة للمجتمع المدني أن مؤسساته وتكويناته لا تخضع لغيرها من المؤسسات والأفراد مما يجعلها متحررة من أي تبعية يمكن تسيطر على أفرادها وتوجههم نحو سياساتها، وفي المقابل لا يعني هذا الاستقلال التام والمطلق عن الدولة، ولكن في حدود معينة وضيقة.

ثانيا: وظائف المجتمع المدني

يقوم المجتمع المدني بعديد الوظائف والأدوار التي تجعل منه إطارا فعالا في الحياة العامة للأفراد، والتي سنتطرق إلى أهمها في ما يلي على غرار الوظيفة الاقتصادية (أ)، والعمل على تثقيف وتعليم الأفراد للاستفادة منهم مستقبلا (ب)، كما يعود له الفضل الكبير كذلك في تحقيق النظام والانضباط في المجتمع (ج)، وكذا تحقيق الديمقراطية (د)، من خلال التنشئة السياسة للأفراد (هـ).

أ- الوظيفة الاقتصادية:

[9] - جاد كريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، ترقا للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 2003، ص 15.

[10] - حميد قاسم غضبان المالكي وآخرون، المرجع السابق، ص 6.

تسعى بعض مؤسسات المجتمع المدني إلى توفير أحسن الظروف الاقتصادية لأعضائها بغية الاستفادة منها، من دون أن يكون لها أي هدف من تحقيق الربح المادي، على الرغم من أنها تعمل في ميادين الحياة الاقتصادية، وتتعامل مع مؤسسات ذات طابع اقتصادي، فهي تعمل على تنظيم الأنشطة الاقتصادية التي تعمل فيها [11].

كما أنه يزيد من القدرة على توفير الفرص لممارسة أنشطة تؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل مشروعات الجمعيات التعاونية الإنتاجية، والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، والمشروعات الصغيرة ومشروعات التدريب المهني التي تقوم به النقابات المهنية والعمالية.

ب- التثقيف والتعليم:

إن مهمة التثقيف والتعليم لها طبيعة ثنائية؛ فهي من ناحية تقوم بنشر منظومة القيم والأطر المدنية والتدريب على المشاركة في الحياة العامة وممارسة المواطنة وتعلم الديمقراطية من خلال العمل، ومن ناحية أخرى فإنها تسمو بالأهداف وترفعها إلى أهداف عامة وتحولها إلى حوار مجتمعي كان من الممكن لهذه الأهداف أن تبقى قضايا غائبة لا يلتفت إليها الرأي العام ولا الفاعلين السياسيين [12].

كما يقوم المجتمع المدني بالعمل على احترام قيم العمل التطوعي، العمل الجماعي، الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية والتسامح وقيم الاحترام، لأن العمل التطوعي عامل أساسي في بناء المجتمع، ونشر التماسك بين فئاته، كما له دور كبير في نجاح وانتشار مؤسسات المجتمع المدني وزيادة قدرتها على تحقيق أهدافها.

ج- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:

إن ظفر المجتمع المدني بهذه الوظيفة يجعل منه أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات اتجاه بعضهم البعض، غير أن الواقع الاجتماعي الذي ينطبق عليه مفهوم المجتمع المدني فيفسره هو واقع اجتماعي ينضوي المفهوم تحته؛ لا بانطوائه هو تحت المفهوم. وهذا يقودنا إلى القول بأن المجتمعات التي ينطوي عليها المفهوم هي مجتمعات مرت بتفتيت أو تجزئة أو تجاوز للوحدة العضوية بين الفرد والجماعة من جهة أولى، وبين الدولة والمجتمع من جهة ثانية، وهي تميزات لا تؤدي إلى الانفصال الكلي لنصبح أمام فرد بذاته أو مجتمع مدني بذاته، بل تعيد إنتاج الوحدة على أساس توسطها [13].

د- تحقيق الديمقراطية:

إن المجتمع المدني له غاية من وجوده تتمثل في بناء الديمقراطية، فهو يحمل دلالات إيديولوجية تبنى على الرؤية الليبيرالية القائمة على الربط بين وجود المجتمع المدني والديمقراطية، فالمجتمع المدني يجسد قيما سلوكية تبنى على الاقرار

[11]- عامر عياش عبد، أديب محمد جاسم، دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الانسان " دراسة مقارنة "، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية جامعة تكريت، العراق، العدد الثاني، السنة الثانية، ص10.

[12]- زهراء محمد السيد شعبان، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، في إطار مقرر نظرية السياسات المقارنة، طلبة تمهيدي دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، الموسم الدراسي 2012- 2013، ص 06.

[13]- بشارة عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان 2012، ص26.

بالتعددية والاختلاف، والاعراف بحق الآخرين في بناء الأطر المؤسسية والمنظمات السياسية التي تحقق مصالحهم، مع ضرورة حل الخلاف سلميا [14].

هـ- التنشئة الاجتماعية والسياسية:

يعمل المجتمع المدني على تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية في أي مجتمع، ذلك أن بلوغ هذا الهدف مرهون بمدى صيرورة منظمات المجتمع ديمقراطية بالفعل؛ باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع ككل، وذلك بما تتضمنه من نقابات وجمعيات وتعاونيات، حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتلبية ملايين المواطنين ديمقراطيا، وتدريبهم عمليا لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر، بما يتيح لعضويتها من مجلات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية [15]. وحتى يتمكّن المجتمع المدني من تأدية الأدوار المنوطة به لا بد من توفر عديد الآليات التي تزيد من فاعليته وتيسير مساره. وهو ما سيكون محل دراسة في المحور الموالي.

المحور الثاني: آليات تفعيل دور المجتمع المدني

إن تفعيل دور المجتمع المدني ومساهمته الحقيقية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة يقتضي توفير وسائل عمل لهذه الأدوات المحركة للمجتمع المدني (أولا)، إلى جانب اقرار مجموعة من المعايير التي على هداها يمكن معرفة مستوى كفاءة المجتمع المدني (ثانيا).

أولا: متطلبات عمل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

إن الوجود الفعلي والبناء للمجتمع المدني يقتضي بالضرورة توفر عديد المتطلبات التي تؤهّل منظماته للقيام بالأدوار والوظائف المنوطة بها، وفي ما يلي سنتعرض لأهم هذه المتطلبات وأبرزها إذعانا منا للحجم المخصص لهذه الورقة البحثية؛ والتي سنجملها في ما يلي:

أ- توفير الحكومة للوسائل القانونية والسياسية

تتطلب فاعلية منظمات المجتمع المدني ضرورة توفير الحكومة لجملة من الآليات والوسائل القانونية التي تسهِّل عمله وانتشاره (1)، إلى جانب وسائل أخرى ذات طابع سياسي تزيد من قدرات العاملين فيه (2).

1- الآليات القانونية لتفعيل دور المجتمع المدني

يقصد بالآليات القانونية مجموعة من القواعد التي بدونها لا وجود للمجتمع المدني؛ والتي تسمح بتفعيله وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطاته، وفقا للمعايير الدولية في هذا المجال وخاصة:

* وجود تسهيلا قانونية للحصول السريع على الاعتماد القانوني للترخيص بالنشاط والشروع فيه. *
* ضمان الحق في اللجوء للعدالة خلال فترة معقولة للجمعيات التي رفضت السلطات الإدارية طلبها بالتسجيل.
* تمكين الجمعيات من الحصول على تمويل أجنبي دون الحصول على إذن مسبق من السلطات.

---

[14] - محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية " دراسة تحليلية نقدية "، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض المملكة العربية السعودية، 2013، ص17.

[15] - ليلى بن بغيلة، دور منظمات المجتمع المدني في التحديث والتنمية السياسية في الجزائر، مجلة المعيار، تصدر عن كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد 18، العدد 35، جوان 2014، ص350.

2- الآليات السياسية لتفعيل دور المجتمع المدني

يقصد بالآليات السياسية مجموعة من المبادئ التي يتعيّن على الحكومة الالتزام بها، فهي الضمانة اللازمة لحركة المجتمع المدني ونشاطه، ومنها ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، لأن هناك علاقة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني؛ مؤداها أنه متى ترسخت الديمقراطية تدعّمت مؤسسات المجتمع المدني ومتى انحسرت الديمقراطية تراجعت مؤسسات المجتمع المدني، فليست المؤسسات المدنية إحدى دلائل الديمقراطية وحسب، وإنما هي تشكل الدعائم الأساسية للديمقراطية أيضا، فمن غير الممكن ممارسة الديمقراطية بغير مجتمع مدني فاعل ونشيط، بل إن الديمقراطية تتعزز بوجود المجتمع المدني [16].

ب- توفير الدعم المادي

يجب توفير الدعم المالي وتوزيعه بصورة عادلة ووفقا لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها، وليس وفقا لقربها من ذوي العلاقة من المانحين، على أن تتبنى الجهة المشرفة على عمل تلك المنظمات عملية التوزيع وفقا للدراسات والمعلومات المتوفرة لكل منظمة.

إن قلة التمويل الذي تتلقاه منظمات المجتمع المدني من الدولة والسلطات المحلية واعتمادها في غالب الأحيان على الوصايا والهبات فقط لبلوغ أهدافها، ولكن إذا كان برنامج العمل الجمعوي يتم تسطيره وفق استراتيجية مدروسة تعود عليه بالربح المادي، فهنا تصبح العائدات التي تدرها الجمعيات هي أهم مورد مادي لها يعاد استثماره في الأهداف التي تخدمها، لذلك فإذا ما اعتمدت واكتفت هذه المنظمات بالهبات ودعم الدولة فقط فإنها ستجد نفسها تتخبط في مشاكل مادية تؤثر على طريقة التسيير، الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى نتيجة حتمية وهي الفشل في القيام بالمهام وبالتالي عدم بلوغ الأهداف. كما أنه وحتى تقوم هذه المنظمات بمهامها بعيدا عن الضغوطات المالية التي تتعرض لها، فالأجدر أن تكون هناك تخفيضات يتم تحديدها بسيادة القانون وتتعلق مثلا بالإيجار واستهلاك الطاقة إلى جانب التخلي عن تلك الرقابة الصارمة على التمويل الأجنبي الذي تتلقاه [17].

ثانيا: معايير قياس فعالية المجتمع المدني

إذا كان لمؤسسات المجتمع المدني أهدافا تسعى لتحقيقها حيث تنتهي بإشباع احتياجات المجتمع من خلال دورها الخدمي والخيري وتفعيل المشاركة الواعية والفاعلة في إحداث التنمية المستدامة، وتطوير الوعي بكافة أنواعه لدى جميع شرائح المجتمع، فإنه يجب أن تكون هناك معايير تقاس بها تلك الأهداف، التي تسعى هذه المؤسسات من خلالها لتحقيق التنمية بأنماطها المختلفة. وبالأخص مقياس مشاركة المجتمع المدني في تسير الشأن العام (أ)، القدرة على تأمين

[16]- صباح حواس، المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر – واقع وآفاق -، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لمين دباغين 2 سطيف، الجزائر، السنة الدراسية 2015/2014، ص99.

[17]- غزالة زوبير، المجتمع المدني في الجزائر " الجمعيات نموذجا "، مجلة التنمية البشرية، تصدر عن مخبر التربية والتنمية جامعة أحمد بن محمد 2، وهران، الجزائر العدد الأول، مارس 2018، ص 264.

الموارد المالية تحقيقا للأهداف المسطرة (ب)، قدرة المتطوعين في منظمات المجتمع المدني على أداء المهام المحددة في برامجهم الداخلية وطموحاتهم (ج).

أ- مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة

يقصد بالمشاركة المدنية في الشؤون العامة إشراك كل المواطنين والمجتمعات المحلية في مختلف عمليات السياسة العامة وألا تقتصر هذه المشاركة على تطوّع المواطنين لخدمة الشؤون العامة، ولا على انخراط المجتمع المدني في ذلك، بل تعني المشاركة الفعّالة في جميع نواحي الحياة السياسية، وهذه المشاركة هي أحد أركان " الحكم التشاركي " الذي يقوم على إشراك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية والجمعيات ذات الطابع الديني، في عملية التخطيط للسياسات.

والحكم التشاركي يمهّد الطريق لإجراء حوارات ونقاشات مستمرة بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسات العامة، بدلا من حصر عملية إعدادها بالحكومات وصانعي القرار، والمشاركة ليست إلا إحدى دعائم المواطنة الفعّالة وحقا أساسيا من حقوق المواطنين؛ وهي تقضي بإشراكهم في عملية الحكم بشقيها التشريعي والتنفيذي [18].

ب- القدرة على تأمين الموارد المالية

عانت منظمات المجتمع المدني في مختلف البلدان من صعوبات مالية، حيث شكلت الجدوى المالية البعد الأضعف من أبعاد استدامة منظمات المجتمع المدني، سواء نتيجة انعدام الأمن من حيث التمويل والنقص في الأموال على قدرة المنظمات الجديدة، أو ظهور تحديات اقتصادية أوسع نطاق المجتمع المدني على التخطيط للمستقبل والحفاظ على استدامة أنشطتها وموظفيها.

ج- قدرة المتطوعين في منظمات المجتمع المدني على أداء المهام

إن أغلب منظمات المجتمع المدني تواجهها تحديات كبيرة ابتداء من ضعف التمويل، و انتهاء بسلامة المتطوعين والعاملين فيها؛ مرورا بقدرتهم على إدارة وتنفيذ المشاريع المجتمعية، وممارسة دورها كسلطة رقابية وخدمية وتوعوية وتنموية بنفس الوقت، إضافة إلى قدرتها على التواصل والتعاون مع غيرها من المنظمات التي تنشد نفس الأهداف.

فإن بناء قدرات المتطوعين والعاملين في إطار مؤسسات المجتمع المدني أمر في غاية الأهمية وذو آثار مهمة، فقدرتهم على أداء مهامهم يعطي مؤشرا على قوة المنظمة، وبالتالي قدرة المجتمع المدني على التأثير في مخرجات السلطة الحاكمة والمشاريع التنموية؛ لا سيما المستدامة منها [19].

كما يمكن قياس مدى فاعلية المجتمع المدني من خلال قدرته على رفع درجة انتماء الأفراد واحترامهم لبيئتهم ومجتمعاتهم [20].

---

[18]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا " الإسكوا "، المؤشرات الفعالة لقياس مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة قسم التنمية الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة، ص02.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdd_13_tp-6_.

[19]- محمد حفاف، دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الانسانية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، السنة الجامعية 2017/2016، ص94.

خاتمة

إن مؤسسات المجتمع المدني أصبحت اليوم تعتبر من أهم الهياكل الاجتماعية التي تقوم عليها المجتمعات التي تتميّز بنسبة مواطنة عالية، وترتكز عليها بشكل كبير من أجل انتمائها الثقافي والإيديولوجي وتعزيز هويتها الاجتماعية، فنجاح المجتمع المدني في قيامه بأعماله المجتمعية البناءة ما هو إلا دليل على مظهر حضاري جدا وصل إليه ذلك المجتمع؛ الذي آمن أفراده بضرورة خدمته بالشكل السليم دون الاعتماد على قرارات الدولة فقط.

كما أن الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر، فلم يعد في مقدرة أية دولة متقدمة أو نامية، أن تضطلع بكل المهام التنموية في المجتمع، وأصبح من المستقر عليه أن الرفع من مستوى التنمية مرتبط ارتباطا وثيقا ببناء شراكة مؤسسية وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية .

وعلى هذا فإن إحداث نقلة كيفية في التنمية مرهون ببناء الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، ولا يكون رهنا باقتناع صانع القرار من عدمه، فلقد أثبت المجتمع المدني قدرته وفعاليته على تأدية الأدوار التنموية التي استطاع من خلالها توسيع الفرص والخيارات أمام الناس، وذلك من خلال عمله على بناء قدراتهم وتأهيلهم لتحمل مسؤولية التنمية بأنفسهم.

وعموما ترتبط فعالية الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني بالكثير من المحددات، والتي تتجلى أساسا في مدى توافر بيئة سياسية وتشريعية تضعها الدولة تحفز من خلالها عمل ونشاط منظمات المجتمع المدني، كما يرتبط دوره أيضا بمدى قدرة منظمات المجتمع المدني على بناء قدراتها؛ مما يمكّنها من القيام بممارسات تتوجه من خلالها إلى التقليل من التحديات التنموية في مجتمعاتها، وهو الدور الذي يمكن أن يكسبها مزيد من ثقة الدولة ويحقق لها شرعية تمثل المجتمع.

حيث أن مؤسسات المجتمع المدني يُراد لها أن تقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية، وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي، والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية.

غير أن ذلك مرهون بتحقق جملة من المتطلبات التي تطرقنا إليها، كما أن بلوغ المجتمع المدني هذه الأدوار والأهداف يقتضي تحديد المقاييس التي على أساسها معرفة مدى فاعلية هذه المؤسسات.

وصفوة القول بأن المجتمع المدني بالجزائر خصوصا والعربي عموما والقطاع الخاص والحكومات كلها جميعا تعتبر المدخل الناجح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ذلك أن المجتمع المدني العالمي هو ليس فقط حصيلة تغيرات راهنة وإنما هو حل ناجع يقترح نفسه اليوم لتجاوز مشاكل عجزت الدولة عن تخطيها، كما يمنح آفاق جديدة للفاعلين ويفتح المشاكل المحلية والوطنية على العالم.

---

[20]- اسراء جبريل رشاد مرعي، المجتمع المدني ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في اطار محاور استراتيجية 2030 المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، على الوقع الرسمي للمركز:

https://democraticac.de/?p=35428.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ-الكتب:

1) يحي الحسيني محمد، ***مفهوم المجتمع المدني لدى انطونيو جرامشي- من خلال كراسات السجن***، برلين ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، 2017.
2) إهرنبرغ جون، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة علي حاكم صالح، حسن ناظم، بيروت لبنان، المنظمة العربية للترجمة، 2008.
3) الجباعي جاد كريم، ***المجتمع المدني هوية الاختلاف***، دمشق، ترقا للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.
4) عزمي بشارة، ***المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان 2012.
5) علي مفتي محمد أحمد، ***مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية " دراسة تحليلية نقدية "***، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2013.

ب-المجلات والدوريات

1) خيدون محمد، مفهوم المجتمع المدني العالمي بين القبول والرفض، ***مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية***، تصدر عن مركز جيل البحث العلمي، العام السادس، العدد 58، نوفمبر 2019.
2) غضبان المالكي حميد قاسم، شجن عبد العزاوي، قردوس علي أمين، دور منظمات المجتمع المدني في العمل التطوعي، ***كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية***، جامعة بغداد، العراق.
3) عياش عبد عامر، جاسم أديب محمد، دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الانسان " دراسة مقارنة "، ***مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية***، جامعة تكريت، العراق، السنة الثانية، العدد الثاني.
4) بن بغيلة ليلى، دور منظمات المجتمع المدني في التحديث والتنمية السياسية في الجزائر، ***مجلة المعيار***، تصدر عن كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد 18، العدد 35، جوان 2014.
5) غزالة زوبير، المجتمع المدني في الجزائر " الجمعيات نموذجا "، ***مجلة التنمية البشرية***، تصدر عن مخبر التربية والتنمية جامعة أحمد بن محمد 2، وهران، الجزائر، العدد الأول، مارس 2018.
6) أبو دوم عبد الرحمن احمد، دور منظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية، ***مجلة دراسة الكوارث اللاجئين***، العدد الثاني، يونيو 2013.

ج-المذكرات والرسائل العلمية

1- أطروحات الدكتوراه

1) محمد السيد شعبان زهراء، ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي***، في إطار مقرر نظرية السياسات المقارنة، طلبة تمهيدي دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، الموسم الدراسي 2012- 2013.

2- مذكرات الماجستير

1) حواس صباح، ***المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر – واقع وآفاق*** -، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لمين دباغين 2، سطيف، الجزائر، السنة الدراسية 2015/2014.

2) حفاف محمد، ***دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الانسانية***، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، السنة الجامعية 2016/- 2017.

د- المواقع الالكترونية:

1) نظرية المجتمع المدني: المجتمع المدني بين تسلط السلطة وحرية الأفراد، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ص5. على الرابط الالكتروني: بتاريخ: 2020/10/01 .
https://www.politics-dz.com/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا " الإسكوا "، المؤشرات الفعالة لقياس مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة قسم التنمية الاجتماعية منظمة الأمم المتحدة، ص02. على الرابط الالكتروني: بتاريخ: 2020/09/26.
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdd_13_tp-6_.

1) جبريل رشاد مرعي اسراء، المجتمع المدني ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في اطار محاور استراتيجية 2030 المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، على الموقع الرسمي للمركز: https://democraticac.de/?p=35428.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A /les revues:

1) Fiona B. Adamson, Globalisation, Transnational Political Mobilisation and Networks of Violence, Cambridge Review of International Affairs, Volume 18, Number 1, April 2005.